

ترسيم الحدود البحرية بين التنازلات وشد الحبال لبنان امام تحد جديد فهل يستغل الفرصة لمصلحته؟

موريس متى

إنتهت الجولة الاولى من المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل برعاية الأمم المتحدة وساطة أميركية، فخرجت الحكومة الاميركية ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ببيان مشترك وصف المحادثات بأنها "مثمرة مع التزام وفدي التفاوض مواصلة المفاوضات بوقت لاحق من هذا الشهر، على ان تستأنف يوم ٢٦ تشرين الاول الحالي، في مقر اليونيفيل في الناقورة.

بالفعل، أعلن لبنان واسرائيل بداية الشهر الحالي التوصل الى تفاهم اطار يمكن الانطلاق منه لبدء المفاوضات للتوصل الى حل ينهي الخلاف حول رقعة مائية تقارب مساحتها ٨٦٠ كلم مربعا. منذ أواخر العام ٢٠٠٦، وتحديدا بعد حرب تموز، كثر الحديث عن ترسيم الحدود برا و بحرا بين لبنان وإسرائيل. إجتماعات مكوكية لكبار المسؤولين الأميركيين لإطلاق وساطة تهدف إلى تذليل عقبات الترسيم، وذلك بعد اكتشاف كميات هائلة من الغاز في شرق البحر المتوسط بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (حقلي تمار وليفائتان) وبين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ على بعد بضعة كيلومترات من الحدود اللبنانية. يذكر الخبير الدولي في مجال التنقيب عن النفط الدكتور نقولا حاوي، بحدة الموقف اللبناني الذي ظهر بعد رفضه القاطع في العام ٢٠١١ للمبادرة الأميركية المعروفة بخط هوف والتي هدفت إلى تقسيم الـ ٨٦٠ كلم ٢ المتنازع عليها بمقدار ٥٥% للجانب اللبناني و ٤٥% للجانب الإسرائيلي. فبعد لقاءات للوسيط الأميركي في حينها ديفيد ساترفيلد، وتحديدا بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ بالمسؤولين اللبنانيين، برزت حلحلة في ما يخص هذا الموضوع حيث استجاب الطرف الأميركي لطلب لبنان (بعد رفض أولي) وجود ممثلي الأمم المتحدة ضمن هذه المحادثات، إلا أنه تم تأجيل التفاوض على ترسيم الحدود لعدة أشهر نظرا لتدهور الأوضاع في لبنان.

أدى ظهور مسألة ترسيم الحدود إلى طرح العديد من الأسئلة حول مدى استعداد الطرفين وخصوصا لبنان، لتقديم تنازلات، بالإضافة إلى مدى جدية البلدان الأخرى في إيجاد حلول ملموسة لعقد الترسيم. فلبنان رفض دعوة إسرائيل التي تهدف إلى تحديد جدول زمني لهذه المحادثات خلال ٦ أشهر. فما الذي تغير في المعادلة ولم هذا التهاوت السريع على إعلان الإنطلاق بالتفاوض؟ بحسب ما يؤكد حاوي هناك عدة عوامل محلية وإقليمية وعالمية تلعب دورا مباشرا و غير مباشر في تسريع حركة المفاوضات، ومنها:

- أهمية مسألة استكشاف النفط والغاز التي شغلت المسؤولين في لبنان وإسرائيل والتي قد تساهم في الإنتعاش الاقتصادي لدى الطرفين.

- إطلاق حملة استكشاف إسرائيلية جديدة في صيف ٢٠٢٠ في البلوك ٧٢ الواقع على تخوم الحدود البحرية اللبنانية.

- الإلتزام بالمضي قدما نحو حفر بئر في البلوك ٩ في جنوب لبنان من قبل شركة توتال الشركة المشغلة ضمن تحالف يضمها الى شركتي ايني الإيطالية ونوفاتك الروسية، وتحديد بعد النتائج الأولية السلبية للبئر الأول الذي تم حفره في البلوك رقم ٤. وللتذكير، حوالي ٩% من مساحة البلوك رقم ٩ تقع في المنطقة المتنازع عليها.

- موافقة الحكومة الإسرائيلية في ١٩ تموز ٢٠٢٠ على المشاركة مع قبرص واليونان في بناء خط أنابيب تتعدى قيمته الـ ٦ مليارات دولار لامداد أوروبا بالغاز وذلك بدءا من عام ٢٠٢٥، مما قد يؤدي إلى زيادة التوتر مع تركيا وروسيا على نطاق أوسع.

- الضغوط الأميركية على إيران والقوى المتحالفة معها والتي أدت إلى زيادة العقوبات على أشخاص ومصارف منها لبنانية. يضاف إلى ذلك التخبط اللبناني على كل الصعد السياسية والاقتصادية والمعيشية وإحباط المبادرة الفرنسية التي كانت تحمل بوادر أمل في حل عقدة المساعدات الدولية للبنان.

كل هذه العوامل الضاغطة قد تغير المعادلة السائبة وقد تنتج مناخاً ضاغطا للتقدم نحو انفراج حدودي. ولكن كم سيستغرق هذا الامر من الوقت؟ وما الاطار العملي الذي سيحدد لبدء استكشاف النفط و الغاز الذي يحتم التعاون المستقبلي بين الدولتين، اقله على كيفية نقل الغاز نحو اوربا عبر انابيب مشتركة؟